أثر الإرادة والإفادة في حذف الأسماء

حسين ياسر الأصبحي أسعد خلف العوادي

قسم اللغة العربية/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة ذي قار

hussienyassera@gmail.com

تاريخ نشر البحث: 2021/8/4

تاريخ قبول النشر: 2021/6/ 26

تاريخ استلام البحث: 2021/6 / 10

المستخلص

اللغة في حقيقة أمرها نظام من الرموز قوامه تلك العلاقة الوثيقة بين اللفظ والمعنى، ضمن إطار تفاعلي بين أقطاب العملية التواصلية (المتكلم، والمخاطب، والنص)، فالخطاب إنما يركز ارتكازاً مباشراً إلى مراعاة ما يخدم هذه العملية التواصلية، وذلك عبر تحقيق الإفادة في الكلام تبعاً لما يريد المتكلم بإرادته تحقيقه وإيصاله إلى المخاطب. وعلى أساس من هذه الحقيقة المترسخة الأصل في النحو العربي بُنيت العديد من التصورات التركيبية للقاعدة النحوية، فيما يتعلق بمظاهر الحذف، والتقديم والتأخير، وغير ذلك. وانطلاقاً من هذه الأهمية انبثقت فكرة البحث هنا لنقف على تلمس ملمح الإرادة والإفادة في النحو العربي، متخذين من الحذف عينة للدراسة، بتتبع أقسام الكلام في ذلك، بدءاً بالعمدة منها، وانتهاءً بالفضلة. ليقسم البحث تبعاً إلى هذا الأساس.

الكلمات الدالة: النحو العربي، الإرادة، الإفادة، التداولية، الحذف.

The Effect of Will and Implication in Nominals' Ellipsis

Hussein Yasser Al-Asbahi Asaad kalf Al-Awadi

Department of Arabic/ College of Education for Human Sciences
University of Dhi Qar

Abstract

Language is, in fact, a system of symbols based on the close relationship between pronunciation and meaning, in an interactive framework between the poles of the communicative process (the speaker, the addressee, and the text). To the addressee. On the basis of this fact, originally in Arabic grammar, many compositional representations of the grammatical base were built, with regard to the manifestations of ellipsis, introduction and delay, and so on. Based on this importance, the idea of research arose here to stand on the will and benefit in Arabic grammar, using omission as a sample for study, confining in this to the names from the parts of speech, starting with the mayor thereof, and ending with the virtue. To divide the research according to this basis.

Key words: Arabic grammar, will, statement, deliberative, omission.

حذف المبتدأ

يُشكّل المبتدأ أحد أركان الجملة الاسمية، إذ تتوقف الفائدة عليه ولا يمكن الاستغناء عنه دون دليل، إلا أن المعنى قد يقتضي حذفه إذا قصد المتكلم وعرفه المخاطب بقريضة حالية أو مقامية تُدرك من تحليل العناصر المؤثرة في السياق، إذ يقول ابن يعيش ((اعلم أنّ المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما فالمبتدأ معتمدُ الفائدة، والخبر محلُّ الفائدة، فلا بدّ منهما، إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تُغني عن النطق بأحدهما فيُحذف لدلالاتها عليه، لأنّ الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ، جاز أن لا تأتي به، ويكون مرادًا حكمًا وتقديرًا. وقد جاء ذلك مجيبًا صالحًا، فحذفوا المبتدأ مرةً، والخبر أخرى، فمما حُذف فيه المبتدأ قول المستهل: الهلال والله، أي: هذا الهلال والله، والمستهل طالبُ الهلال كما يُقال لطالب الفهم: مستفهم ولطالب العلم مستعلم)) [1: 239/1]

فالمتكلم ينوّع كلامه تبعًا لدواعي الإرادة والإفادة المستمدة من العلاقات الوظيفية والأحوال المقامية، وهذا الأمر يتطلب مراعاة المخاطب وطريقة استقباله للنص المظهر فاعلية العوامل المؤدية إلى تماسك العناصر بعضها ببعض، ويشمل هذا التنوع الجملتين الاسمية والفعلية، سواء أ كان المحذوف مبتدأ أم خبرًا أم مفعولًا به أم غير ذلك.

والمتكلم يشعر بما يستغني عنه المخاطب من تكرار أو إطالة في الكلام، وعليه يتعدد التواصل الخطابى في حذف المبتدأ، إذ يقول سيبويه ((باب يكون المبتدأ فيه مُضمراً ويكون المبنى عليه مظهرًا وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله وربى، كأنك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله. أو سمعت صوتًا فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت: زيد وربى. أو مسست جسدًا أو شممت ريحًا فقلت: زيد، أو المسك. أو ذقت طعامًا فقلت: العسل. ولو حذّبت عن شمائل رجل فصار آية لك على معرفته فقلت: عبد الله. كأن رجلا قال: مررتُ برجلٍ راحمٍ للمساكين بارًّا بوالديه، فقلت: فلان والله))، [ينظر: 2: 130/2]، وقد عدّ العلوي (779هـ) هذا الحذف من الإيجاز [ينظر: 3: 258].

نلاحظ أنّ المبتدأ أُجيز حذفه لكونه معلومًا عن طريق حواس الإنسان، وقد ذكر ذلك الدكتور كريم حسين ناصح، فقال: ((ولا يخفى ما في هذا النص من بيان لاستعمال هذه الحواس فهو يوضح أنّ المقصود هو زيد من خلال مسح يد المتكلم أو أنامله بجسد زيد أو وجهه من غير أعمال لحاسة الرؤية أو السماع ويستطيع المتكلم الحكم على أنّ الشيء الذي فاح شذاه هو "المسك" مستفيدًا من حاسة الشم لما يستطيع تمييز العسل من غيره مستعينًا بلسانه لتذوق طعمه فإن أدرك هذه الأمور بحواسه لم تعد به حاجة إلى ذكر المبتدأ بل يكتفي بذكر الخبر؛ لأنّ المخاطب أحاط علمًا بهذه الأشياء مما أدركه المتكلم بحواسه فاستغنى المخاطب عن ذكر المبتدأ لما أنبأته به الحالة الملموسة أو المذاقة)) [4: 21].

وقد تعددت الإرادة والإفادة في حذف المبتدأ تبعًا لتعدد الأشكال التواصلية غير الشفوية، وهي: البصري، السمعي، اللمسي، الشمي، الذوقي [ينظر: 5: 321-322].

التواصل البصري (Visual Communication): هو أن تنتقل المعلومات عن طريق العين المبصرة. ويتضح الأمر أكثر بما قاله سيبيويه: ((ورأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبدُ الله وربِّي، وكأنك قلت: ذاك عبدُ الله أو هذا عبدُ الله)) [2: 130/2]، وجاء في موضع آخر ذكر سيبيويه قائلاً: ((فأماً في المظهر فقولك: هذا زيدٌ فاضربه، وإن شئت لم تظهر هذا، ويعمل كعمله إذا أظهرته، وذلك قولك: الهلالُ والله، فانظر إليه وكأنك قلت: هذا الهلالُ. ثم جئت بالأمر)) [2: 138/2].

فالقريْن الحالية سوَّغت للمتكم حذف المبتدأ والاكتفاء بالخبر انطلاقاً ((من الإدراك الحسي بالرؤية المباشرة لصورة "عبد الله" يحذف المتكلم المبتدأ ويكتفي بالخبر قائلاً: عبد الله، والجوهري والثابت أن المبتدأ والخبر جملة تتحصل فاندتها من وجودهما معاً إلا أن مدركات حاسة النظر أغنت عن عنصر المبتدأ فالمتكلم إذا عرف "عبد الله" بخاصة له كأن تكون طوله أو لبيسه وحدث أن يطلع "عبد الله" عليه من دون أن يرى وجهه لكنه عرفه بتلك الخاصة يُستجاز أن يتبع رؤيته بالقول "عبد الله" ويصح خطابه الذي لا يترك فيه سيبيويه تبين بنيته العميقة لتكتمل مكوناته في تسوية المنجز مع المعيار وهو "ذاك عبد الله" فيبلغ الخطاب بالمحذوف مبلغ المذكور في القوة؛ لأن المتكلم عرف عبد الله ممّا شاهده من خاصة له)) [6: 47-48].

فالمشاهدة صورة تُدرك عن طريق الرؤية وتوسَّع للمتكم الحذف وللمخاطب إدراك المعنى من غير لبس أو خلل.

التواصل السَّمعي (Auditory Communication): وقد ذكره سيبيويه في قوله: ((سمعت صوتاً فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته، فقلت: "زيدٌ وربِّي")) [2: 130/2]، فالسمع حاسة توحى إلى المحذوف بعد إدراك النمط التركيبي، فمعرفة صوت زيد دليل على حذف المبتدأ، زيادة على ذلك تعزيز فعل السمع بلفظ القسم (وربِّي) من باب التوكيد الذي يدلُّ على الاستغناء عن ذكر المبتدأ، وعليه اكتفى التركيب بقوله: (زيدٌ وربِّي عن هذا زيدٌ وربِّي) [ينظر: 6: 51].

التواصل اللَّمسي (Tactile Communication): وهو أكثر أشكال التواصل التي لا يمكن أن تتعرض للخداع مثل البصر، بدليل أن الأعمى يتحسس ولا يبصر، ويسهم اللمس في تفسير المحذوف، إذ إن مس الجسد يُغني عن ذكر المبتدأ، فأسقطه المتكلم واستجاز لنفسه قول (زيد) ولو فُسر هذا القول عمقاً لأظهر ركنين، هما: هذا زيدٌ [ينظر: 6: 53] وقد ذكره سيبيويه في قوله: (مست جسداً ... فقلت زيد) [ينظر: 2: 130/2].

التواصل الشَّمي (Olfactory Communication): وهو أحد الحواس التي تصدر عن طريق الجهاز العصبي، وقد أورد إلينا في قول سيبيويه: (شممت ريحاً فقلت: ... المسك) [ينظر: 2: 130/2]، فحذف المبتدأ لقيام الشَّم مقامه، ولا يمكن الإرسال إلا بوجود مرسل ومرسل إليه، وعليه لا يصح المسك إلا بوجود راحة يتحسسها المخاطب عن طريق حاسة الشَّم، إذ استغنى المتكلم عن المبتدأ، يقول ابن عصفور: ((... المسك إذا شممت راحة تريد: هذا المسك وإن شئت أظهرت المبتدأ)) [7: 336/1].

التواصل الذوقي (Gustative Communication): ويستدل عليه عن طريق أوان الطعام، ويكون مسوَّغاً لحذف المبتدأ، يقول سيبيويه: (ذقت طعاماً فقلت العسل) [ينظر: 2: 130/2]، أي: إنه العسل [ينظر: 8: 197].

وصفوة القول: إنَّ الإرادة والإفادة في حذف المبتدأ نابعة من اللغة الصامتة، وقد استمدها التداوليون من أفعال الكلام، كفعل المشاهدة والسمع [9: 197]، والشَّم واللمس والذوق، ويمكن بيان المحذوف بمخطط:

الجملة المقدره للحذف	=	فعل الكلام	+	الجملة في حالة الحذف
هذا الهلالُ والله	=	فعل المشاهدة	+	الهلالُ والله
هذا زيدٌ وربِّي	=	فعل السمع	+	زيدٌ وربِّي
هذا زيدٌ	=	فعل اللمس	+	مسست جسداً فقلت زيد
هذا المسكُ	=	فعل الشم	+	شممت ريحاً فقلت المسك
إنَّ العسلُ	=	فعل التذوق	+	ذقت طعاماً فقلت العسل

حذف الخبر بعد (لولا) وجوباً:

الخبر هو الركن الثاني من الجملة الاسمية الذي تتم به الفائدة، ويكتمل المعنى، وبه يصير المبتدأ كلاماً [ينظر: 10: 62/1]، غير أنه قد يُحذف إذا قصد المتكلم وفهمه السامع على وفق قرينة دالة على التعيين، ومن هذه القرائن (لولا) الامتناعية إذ يقول ابن مالك: ((وإنما وجب حذف الخبر بعد لولا الامتناعية لأنه معلوم بمقتضى لولا، إذ هي دالة على الامتناع لوجود، والمدلول على امتناعه هو الجواب، والمدلول على وجوده هو المبتدأ. فإذا قيل: لولا زيدٌ لأكرمت عمراً، لم يشك في أن المراد: وجود زيد مانع من إكرام عمرو، فصح الحذف لتعيين المحذوف، ووجب لسد الجواب مسده، وحلوله محله)) [11: 276/1].

فالحذف متأثراً من إدراك المتكلم للنص اللغوي وقدرته على التواصل اللغوي مع المخاطب في فهم الفكرة والإحاطة بها زيادة على القرائن اللغوية التي يشترك فيها المتكلم والمخاطب لرسم صورة الفكرة المعبرة [ينظر: 12: 102]. فحذف الخبر بعد (لولا) ناتج عن إرادة المتكلم وعلم المخاطب به، إذ يقول سيبويه: ((باب من الابتداء يُضمَر فيه ما يُبنى على الابتداء وذلك قولك: لولا عبد الله كان كذا وكذا. أما لكان كذا وكذا فحديثٌ معلقٌ بحديث لولا. وأما عبد الله فإنه من حديث لولا، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام، كقولك: أزيدٌ أخوك، إنما رفعتَه على ما رفعتَ عليه زيدٌ أخوك. غير أن ذلك استخبارٌ وهذا خبرٌ. وكان المبنى عليه الذي في الإضمار كان في مكان كذا وكذا، فكأنه قال: لولا عبد الله كان بذلك المكان، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا، ولكن هذا حُذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام كما حُذف الكلام من إما لا، زعم الخليل رحمه الله أنهم أرادوا إن كنت لا تفعل غيره فافعل كذا وكذا إما لا، ولكنهم حذفوه لكثرة في الكلام)) [ينظر: 2: 129/2-130].

نلاحظ أن سيبويه عزا الحذف إلى أمرين، هما: كثرة الاستعمال، وهو دليل على إرادة المتكلم، وعلم المخاطب بالمحذوف، اللذين بهما تتضح العملية الحوارية لأجل تفعيل عملية التواصل عن طريق مبدأ التعاون (The Coperative Principle) بين طرفي الحوار، إذ يقول غرايس: ((إنَّ التفاعلات الحوارية تبلغ مقصدها بمقتضى التعاون القائم بين أطراف الحوار، وهو يتطلب أن يكشف المتحاورون عن مقصدهم)) [13: 98].

التشبيه: إذ شبه سيبويه الحذف بعد (لولا) بحذف الفعل بعد (إمّا لا)، إذ قال: ((... ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا، ولكنّ هذا حُذِفَ حين كثر استعمالهم إيّاه في الكلام كما حذف الكلام من إمّا لا)) [2: 129/2-130]، وإلى ذلك ذهب الشنتمري مفسراً تشبيه سيبويه، إذ قال: ((وشبه سيبويه ما حذف من خبر المبتدأ بعد "لولا" بأشياء من المحذوفات كقولهم: إمّا لا ، والمعنى إن كنت لا تفعل غير هذا فافعل هذا، أي افعل هذا إن كنت تفعل جميع ما يلزمك)) [14: 315].

وقد تباينت آراء النحويين في حذف الخبر وإثباته، ولم تخرج آراؤهم عن إرادة المتكلم وفهم المخاطب، فإذا كان الخبر كوناً مطلقاً فهو واجب الحذف، وهذا ما عليه سيبويه وجمهور النحويين، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: 31]، أي: لولا أنتم موجودون لكنّا مؤمنين، هذا تقدير من يوجب حذفه، إذ يمتنع الجواب لوجود المبتدأ وعليه يكون المتكلم عالماً بالحذف، إذ يقول الشاطبي: ((وأما وجب هنا الحذف؛ لأنه معلوم بمقتضى "لولا" إذ هي دالة على الامتناع لوجود المدلول على امتناعه هو الجواب)) [15: 104/2]. أمّا إذا كان مقيداً وجب ذكره كما في قول رسول الله (ص): ((لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنت الكعبة على قواعد إبراهيم)) [16: 146/2]، فيمتنع الجواب لأمر زائد على وجود المبتدأ، فلو حذف الخبر لم يُعلم مقصد المتكلم، إذ يقول الشاطبي: ((... وممتنع الحذف، وهو الكون المقيد الذي لا دليل عليه كقول: لولا زيد سالمنا ما سلم، فسالمنا: خبر زيد ولو حذف لم يعلم فامتنع حذفه)) [15: 104/2]. ومنه قول المعري في صفة السيف [17: 54]:

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ غَضَبٍ فَلَولا الغَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا

وواضح أنّ حذف الخبر بعد (لولا) فسره النحويون في ضوء إرادة المتكلم ومعرفة المخاطب عن طريق كثرة الاستعمال التي أكسبت النص المعرفة بين المتخاطبين وسوّغت للمتكلم الحذف، زيادة على ذلك أنّ تشبيه الحذف بعد (لولا) بحذف الفعل بعد (إمّا لا) والحذف هنا واجب؛ لأنّ أصل التركيب افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره، فزيدت كان هنا عوضاً عن (ما) المحذوفة؛ لئلا يجمع بين العوض والمعوض عنه.

حذف (كان) واسمها:

تُحذف (كان) واسمها على وفق القرائن المسوغة لإرادة المتكلم وفهم المعنى المراد، وقد اتخذ النحويون دليلاً على جواز الحذف، إذ يقول سيبويه: ((هذا باب ما يُضمَرُ فيه الفعلُ المستعملُ إظهاره بعد حرف وذلك قولك: "الناسُ مجزّبونَ بأعمالهم إن خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌ، والمرءُ مقتولٌ بما قُتِلَ به إن خنجرٌ فخنجرٌ وإن سيفاً فسيفٌ، وإن سُئِلتَ أظهرتَ الفعلَ فقلتَ: إن كان خنجرًا فخنجرٌ، وإن كان شراً فشرٌ)) [2: 258/1]. والأكثر أنّ تُحذف (كان) واسمها، ويبقى الخير بعد (إن) و(لو) الشرطيتين [18: 254/1]. وقد اختصّ الحذف بـ(كان)، إذ يقول ابن عقيل (769هـ): ((وتختص "كان" أيضاً بعد "إن" أو "لو" بجواز حذفها مع اسمها إن كان ضمير ما عُلِمَ من غائب أو حاضر، كقول الشاعر [19: 295/15]:

قد قلّ ذلك إن حَقّاً وإن كذباً فما اعتذارك من قول إذا قيل؟

أي: إن كان هو أي المقول حقاً وإن كان هو أي المقول كذباً. وكقوله [20: 193/1]:

لا يَأْمَنُ الدهرَ ذو بغي ولو ملكاً جنوده ضاق عنها السهل والجبل

أي: لو كان هواي ذو البيغي ملكاً.... وقوله [21: 70]:

لا تقربن الدهر آل مطرفٍ إن ظالمًا أبدًا وإن مظلومًا

أي: إن كنت ظالمًا إن كنت مظلومًا، والنصب في هذا النحو اجب لتعيين كون الاسم خبر "كان" (([22: 272/1].
فنصب الخبر علامة أو قرينة يتخذها المتكلم لغرض معرفة المخاطب بالمحذوف.

وقد عدَّ ابن مالك حذف (كان) واسمها بعد (إن) أو (لو) كثيرًا، إذ قال [23: 246/1]:

ويحذفونها ويبقون الخبرَ وبعد إن ولو كثيرًا إذا اشتر

فالعربيُّ الفصيحُ يتداول كلامه بما ينسجم مع ذائقة الاستعمال اللغوي، فيحذف (كان) واسمها ويبقى الخبرُ دالًّا عليهما، وهو من شأن العرب، إذ يقول الشاطبي: ((إنَّ العرب من شأنهم أن يحذفوا "كان" مع اسمها لا وحدها ويبقون الخبر دالًّا عليها، كقول: المرءُ مجزيُّ إن خيرًا فخيرٌ وإن شرًّا فشرٌّ. والمرءُ مقتل بما قتل به، إن سيفًا فسيفٌ، وإن خنجرًا فخنجرٌ، تقديره: إن كان عمله خيرًا فجزاؤه خيرٌ وإن كان شرًّا فجزاؤه شرٌّ)) [15: 202/2-203].

والنصُّ اللغوي يرتبط بإرادة المتكلم ومدى معرفة المخاطبين، وهذا ما نادى به الدرس التداولي، إذ ((لا يتكلم المتكلم مع غيره إلا إذا كان لكلامه قصد)) [24: 89]، لأنه يروم بكلِّ جزئية تشتمل عليه ألفاظه، مستعينًا بالاستعمال اللغوي، وبما يتوافق وروح اللغة [25: 97]، فالعلاقة بين المتكلم والمخاطب تحدد المنفعة والغاية التواصلية من حذف (كان) واسمها، وقد فسرت نصوص النحويين ذلك، منها قول سيبويه: ((وإن شئت أظهرت الفعل فقلت: إن كان خنجرًا فخنجرٌ)) [2: 258/2]، وقول الرضي: ((واعلم أنه يجوز حذف "كان" واسمها بعد "إن" و"لو" إن كان اسمها ضمير ما علم من حاضر أو غائب)) [26: 119/2]، وقول ابن هشام: ((والأكثر أن تحذف مع اسمها ويبقى الخبر وكثر ذلك بعد "إن" و"لو")) [18: 258/1].

نلاحظ أن تحليل النحويين لحذف (كان) واسمها متأثراً من القرائن وعلم المخاطب ((المسوغ المعقول والمقبول وهو يجزي في كتبهم كالأصل الثابت المتواتر وهم يصرحون به تصريحاً غير ملتبس ويمتدُّ هذا للحذف فهو يسوغ حذف المبتدأ وكان واسمها... وذلك ما يجوز فيه الحذف لعلم السامع وشهادة الحال عليه)) [27: 81].
فالحذف عامل تداولي يرتبط بالنظام التواصلية الذي ينبثق من المسافة المرسلة بين المتكلم والمخاطب، وكلما كان المخاطب على معرفة مسبقة ازداد الأمر وضوحاً، إذ يقول أصحاب الدرس الدلالي: ((إنه كلما كان المتلقي على علم مسبق بفحوى الخطاب كلما كان استيعابه للدلالة أكثر واتخذ الخطاب نمطاً من الإيجاز والاقتصاد، أما إذا كان المتلقي ممن لا يستوعب الخطاب إلا إذا كان كاملاً مفصلاً لاعتبار شيء فإن ذلك يقتضيه التبسيط في بنيته)) [28: 125].

ومجمل القول إنَّ حذف (كان) واسمها عامل تداولي يقوم على مبدأ الإرادة والإفادة، إذ إنه يهتم بضرورة إيصال الكلام إلى المخاطب ومراعاة المعنى المستعمل على وفق القرائن المسوغة بعيداً عن اللبس.

حذف خبر (لا):

قد يستغني المتكلم عن ذكر بعض أجزاء الكلام فيعمد إلى الإيجاز والحذف بشرط تحقق الفائدة المرجوة؛ لأنَّ كلَّ ما هو مفهوم يجوز حذفه عن السامع، وقد ذكر سيبويه جواز حذف خبر (لا) إذا قصد المتكلم وفهمه السامع، فقال: ((واعلم أنَّ " لا " ما عملت فيه في موضع ابتداء كما أنَّك إذا قلت: " هل من رجلٍ " فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ، كذلك " ما من رجلٍ "، و" ما من شيءٍ "، الذي يُبنى عليه في زمان أو في مكان، لكنَّك تَضمره، إن شئت أظهرته، كذلك " لا رجل ولا شيء " إنَّما تريد: لا رجل في مكان ولا شيء في زمان)) [2: 275/2].

فلو تأملنا في نص سيبويه نجده يبيِّن إرادة المتكلم ومشيبته لحذف خبر (لا) بقوله: وإن شئت، وإنَّما تريدُ لا رجل، فيسوغ للمتكلم الحذف لإيضاح المعنى عند المخاطب.

والغالب في خبر (لا) الحذف؛ لأنَّها مع معموليها جوابٌ لسؤال متقدم، أي إنَّها مبنية على كلام مسبق، والنفي بها عام يقتضي معنى الخبر، وقد ذكر عبد القاهر الجرجاني ذلك متحدثاً عن خبر (لا) قائلاً: ((واعلم أنَّ حذف الخبر يكثر في النفي ذلك أنه يكن مبنياً على كلام متقدِّم قد جرى فيه ذكرُ الخبر كأنَّ قائلاً يقول: " هل من طعام عندك " فتقول: " لا طعام لا تذكر عندي، لأنَّ تقدِّم ذكره في السؤال يغنيك عن إعادته. على هذا قولك: " لا إله إلاَّ الله "؛ لأنَّه في الأصل ردُّ على الجاحد حتى كأنَّه يقول: " هل لنا من إله غير الله " فتقول: " لا إله لنا إلاَّ الله ")) [29: 800].

فحذف خبر (لا) للاشتراك المتقدم الحاصل بين المتخاطبين في فهم النص اللغوي من غير خلل أو لبس في المعنى؛ لأنَّ الحذف مرهون بإرادة المتكلم وعلم المخاطب وإلَّا فلا يصح، وقد تداوله الشاطبي قائلاً: ((لا يجوز إضمار الخبر إلَّا إذا كان معلوماً. كأنَّ في هذا القيد تنكيتاً على من زعم أنَّ حذف خبر " لا " يشترط فيه العلم. هو ظاهر إطلاق سيبويه وغيره حيث يذكرون جواز الحذف ولا يقيِّدون ذلك بالعلم به. وهو شرطٌ لا بدَّ منه، إذ القاعدة أنَّ ما لا يُعلم لا يُحذف، لأنَّه نقضٌ للغرض؛ إذ موضوع الكلام لإفهام المخاطب لا للإلباس، والحذف لغير دليل إلباس فلا يصح أن يُبنى الكلام عليه)) [15: 450/2].

فالغرض الذي يتداوله المتكلم هو إفهام مخاطبه وإلَّا يكون في الكلام لبسٌ، لذا عدَّ النحويون الحذف ممتنعاً إذا لم يتوافر فيه دليل، يقول ابن مالك: ((فالممتنع حذفه في موضع لا دليل فيه من لفظ ولا معنى، كقولك مبتدئاً مقتصرًا: " لا رجل "، فمثل هذا لا يعدُّ كلاماً عند أحد من العرب؛ لأنَّ المخاطب لا يستفيد منه شيئاً)) [11: 56/2].

وقد تباين العرب في استعمالهم لحذف خبر (لا) إذا كان معلوماً، فهناك من أوجب حذفه، وهناك من أجاز حذفه، وهناك من عدَّه كثيراً، وهذا التباين نابع من مقاصد استعمال المتكلمين بحسب اللهجة والبيئة، إذ يقول أبو حيان: ((... وكان معلوماً فاختلفت النقل، فقال صاحب البديع ابن مالك: أهل الحجاز يظهرون خبر " لا " فيقولون: " أفضل منك " ويحذفونه كثيراً فيقولون: " لا أهل، ولا مال، ولا بأس " أي: لك عليك، وبنو تميم لا يثبتون. وقال ابن عصفور: بنو تميم يلزمون حذفه إذا كان اسماً يظهر فيه الرفع... وأهل الحجاز يجيزون الحذف والإثبات)) [30: 1299-1300].

فالنص اللغوي يكشف عن علاقة متداولة بين المتخاطبين اعتماداً على أساس المعرفة بالمحذوف، لذا عدل المتكلم عن أصل التركيب [لا + اسمها + خبرها] إلى صيغة أخرى مكوّنة من [لا + اسمها]، وقد بينى هذا الاختيار على حضور المخاطب، والاستدلال على الحذف بمثل إعادة إنتاج لبنية الأصل المتمركزة في القدرة التواصلية للمتكلم والمخاطب على السواء [ينظر: 31: 245]. فحذف عنصر من عناصر الجملة التي يقتضيها السياق هو لغرض تحقيق إرادة المتكلم وإفادة المخاطب، وقد يكون أكثر وقوعاً في المخاطب من الذكر وهو عامل تداولي؛ لأنّ التداولية: ((هو العلم الذي يهتم بدراسة العوامل التي تؤثر في اختيار الشخص للغة وتأثير هذا الاختيار في الآخرين)) [32: 304]، وقد استعمل الخطاب القرآني حذف خبر (لا) اعتماداً على فهم المخاطب للخطاب القرآني، قال تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: 2]، فالخبر محذوف للعلم به [ينظر: 33: 15/1].

حذف المستثنى:

توجه الأحكام النحوية في ضوء علم المخاطب، إذ إنّ لفهم المخاطب دوراً كبيراً في عملية التواصل الخطابي، ففهم المعنى يسوغ للمتكلم التصرف في النصوص اللغوية من تقديم وتأخير، أو حذف وذكر، أو استغناء أو غير ذلك، وممّا ينطوي تحت هذا الأمر حذف المستثنى استغناءً بعلم المخاطب، إذ أجاز النحويون حذف المستثنى بعد (إلا) و(غير) المسبوقتين بـ(ليس) ولا يجوز الحذف إلا بعد (ليس)، ولو كان مكان (ليس) ألفاظ أخر لم يجز الحذف، وذلك نحو: ليس إلا، وليس غير، والمراد إلا ذلك، وغير ذلك [ينظر: 2: 344/2].

فالإرادة في التركيب قد تقتضي التخفيف فيلجأ المتكلم إلى اختزاله ويحذف المستثنى انطلاقاً من علم المخاطب، إذ يقول سيبويه: ((هذا باب يُحذف المستثنى فيه استخفافاً وذلك قولك: ليس غيرٌ وليس إلا، كأنه قال: ليس إلا، وليس غير ذلك، ولكنهم حذفوا ذلك استخفافاً واكتفاءً بعلم المخاطب ما يعني)) [2: 344/2].

والملاحظ أنّ سيبويه والنحويين عزوا الإرادة والإفادة في حذف المستثنى إلى مقصدين، أحدهما: التخفيف، وهو أحد ((أغراض الكلام التي يطمح المتكلم إلى أدائها في أثناء التواصل مع المخاطب)) [34: 122]، والآخر: علم المخاطب، وهو نظام تواصلية يلجأ إليه النحويون في توجيه أحكامهم، إذ يقول المبرد: ((ممّا يُحذف لعلم المخاطب بما يقصد له قولهم: لا عليك، إنّما يريدون لا بأس عليك، وقولهم: ليس إلا وليس غير، إنّما يريدون ليس إلا ذلك)) [35: 129/4]، فمعرفة المخاطب تسوغ للمتكلم الاكتفاء بـ(إلا) و(غير)، إذ يقول ابن مالك: ((وقد يكتفي بـ"إلا" وبـ"غير" عن المستثنى إذا عرف المخاطب)) [11: 217/2].

فعلم المخاطب يكشف عن ثقة المتكلم في كلامه، وكأنّما المخاطب حاضرٌ في ذهن المتكلم، ويتولّد هذا الحضور عن طريق المعرفة المشتركة بين الطرفين التي تحقق مراد المتكلم وعلم المخاطب، إذ يقول ابن يعيش: ((وقد حذفوا المستثنى بعد "إلا" و"غير" وذلك مع "ليس" خاصة دون غيرها ممّا يُستثنى به من ألفاظ الجحد، لعلم المخاطب بمراد المتكلم وذلك قولك: ليس غير وليس إلا، والمراد ليس إلا ذلك، وليس غير ذلك)) [1: 447/2].

فالنحويون انطلقوا في حذف المستثنى من استعانة المتكلم بعلم المخاطب وهو تواصل لسانی قائم على الافتراض المسبق (Presupposition) من أجل نجاح العملية التواصلية بين الشركاء [24: 26]، إذ إنّ ((المفهوم

التخاطبي يقوم على افتراض مفاده أنّ إسهامات المتخاطبين مترابطة بعضها ببعض ومحكومة بما يعرف بأصول التعاون الذي يقتضي أنّ كلّاً من المتكلم وسماعه يسعيان إلى بلوغ تخاطب ناجح)) [36: 45]. وفي الحقيقة إنّ الإرادة والإفادة قد فسرت حذف المستثنى بناءً على علاقة المتخاطبين المستمدة من الافتراض المسبق، وقد تداوله النحويون في تحليل نصوصهم، كقولهم: ((... ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاءً بعلم المخاطب)) [2: 345/2]، و ((قد يكتفي بـ"لأ" وبـ"غير" عن المستثنى إذا عرف المعنى)) [11: 117/2]، و ((... المستثنى قد يحذف إذا فهم المعنى)) [37: 238/2].

حذف تمييز العدد:

إنّ مشابهة الأعداد للمقادير، وارتباطها بغيرها دعت التركيب اللغوي إلى تمييز يزيل عنها الإبهام، إذ يقول الجرجاني: ((اعلم أنّ الأعداد لما كانت مبهمّة كالمقادير، افتقرت إلى ما يبينها، فإذا قلت: ثلاثة أو عشرة أو عشرون، فلم يُعلم أي نوع تقصد وجب أن تأتي بما يبين ويزيل الإبهام)) [29: 729/2] فالعلة من ذكر مميّز العدد هو لغرض رفع الاحتمال المتبادر في ذهن المخاطب من تردد أو إبهام، إذ يقول ابن يعيش: ((إذا قلت: درهماً أو ديناراً، فقد أزلت الإبهام وأتضح بذكره ما كان متردداً مبهماً)) [1: 36/2].

والأعداد بمفردها هي استفهام عن تمييز، إذ يمكن وضع التمييز محل اسم الاستفهام؛ لأنّ العلاقة بينهما هي تقييد ذهن المخاطب، فالاستفهام أسلوب يتداوله المتكلم لغرض جعل المخاطب في حيزٍ محددٍ يتطلب منه إجابة محددة لينظر: [4: 254]، وكذلك التمييز يجعل الأعداد في أمر مقيد بعد أن كان الأمر مبهماً، إذ يقول أبو حيان: ((ومن قال: عندي عشرون فقلت له عشرون ماذا؟ فماذا استفهام مستأنف عن التمييز ليس من باب الاستنابات عن التمييز، إذ لم يجر ذكره في كلام المخاطب، كما توهمه بعضهم، ولو صحّ بالتمييز فقال: عشرون رجلاً لم يجر أن تقول: عشرون منا، فلو قلت: عشرون ما أو عشرون ماذا)) [30: 692/2].

فالتمييز يكشف لنا قصداً رُفِعَ به الإبهام الذي يحصل في الألفاظ التي تتولد في ذهن المخاطب، فيسعى المتكلم إلى معرفة مراد المخاطب، وينظم كلامه على وفق الحالة التي تسهم في إيضاح المعنى والتي تختلف تبعاً لحال المخاطب كما ونوعاً لينظر [4: 59]؛ لأنّ ((المتكلم في إنشائه للمعنى يعتد بشكل المعاني ونوع المخاطب وحال الخطاب ومقامه وهي كلّها شروط لإحراز المنفعة ونجاح الإبلاغ)) [38: 159].

والتمييز يتعلق بإرادة المتكلم وعلم المخاطب، فإذا أتضح المعنى جاز حذفه، أمّا إذا أبهم المعنى لم يجر، إذ يقول ابن جني: ((قد حُذِفَ المميّز وذلك إذا عُلِمَ من الحال حكم ما كأن يُعلم منها به، ذلك قولك: "عندي عشرون، اشتريت ثلاثين، ملكت خمسة أربعين"، فإن لم يُعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة، فإن لم يُرد ذلك وأراد الإلغاز حذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز، هذا إنّما يصلحه بفسره غرض المتكلم وعليه مدار الكلام)) [39: 380/2].

فالأصل في الاستعمال اللغوي أن يُذكر مميّز العدد في الهيئة التركيبية التي يتداولها المتكلم، فتقول: عندي عشرون كتاباً؛ لرفع الإبهام الحاصل في ذهن المخاطب، غير أنّ الاستعمال قد يأتي بحذف المميّز، وقد لوحظ الحذف من إرادتين، هما:

أن يعلم المخاطب بمراد متكلم، فيحذف المميز لتحقيق الفائدة، إذ يقول ابن جني: ((وقد حُذِفَ المميز وذلك إذا عُلِمَ من الحال حكم ما، كأن يعلم منها به)) [39: 380/2].

إذا لم يعلم المخاطب بمراد المتكلم فيلزم ذكر التمييز، إذا أُريدَ الإبانة، أمّا إذا قصد المتكلم الإلغاز والتعمية فلم تتحقق الفائدة في الحذف ولكن لم يوجب على نفسه الذكر، إذ يقول ابن جني: ((فإن لم يعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة، فإن لم يرد ذلك وأراد الإلغاز وحذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز)) [39: 380/2].

وأغلب الظن أن غرض المتكلم يقتضي الإصلاح إن فهم المخاطب مراد المتكلم، والإفساد إذا لم يفهم المخاطب المعنى المراد؛ لأنّ اللغة هي انعكاسات تواصلية تتحقق إفادتها عن طريق علم المخاطب المسوغ لحذف التمييز، وإن لم يعلم وجب ذكره.

حذف المضاف:

تتضح دائرة التواصل اللغوي بإدراك المخاطب للمعنى المستمد من مسوغات المتكلم في بناء الأحكام النحوية، وقد يعتمد المتكلم إلى حذف جزء من الكلام مراعيًا فيه صحة التركيب من أجل إيضاح المعنى وعدم اللبس، وما يندرج تحت هذا حذف المضاف، ويتم بأمرين: أحدهما: أن يُحذف المضاف ويقوم المضاف إليه مقامه. الآخر: أن يُحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجرورًا.

وكلا الأمرين متعلق بالإرادة والإفادة، وإن اختلفا في القرائن المتداولة في الحذف. فالأمر الأول وهو الأكثر لتعدد الأبعاد المتداولة في حذفه، إذ عدّه النحويون من باب الاتساع والاختصار في الكلام، إذ يقول سيبويه: ((مما جاء على اتساع الكلام و الاختصار قوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف: 82] إنما يريد: أهل القرية، فاختصر، وعمل الفعل في القرية كما كان عاملًا في الأهل لو كان هاهنا. ومثله ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ: 33] إنما المعنى بل مكرم في الليل النهار، قال عزوجل: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [البقرة: 177]، وإنما هو: و لكنّ البرُّ من آمن بالله اليوم الآخر)) [2: 212/1].

فعلم المخاطب بالمحذوف متأثراً من الإفادة التخاطبية المتداولة بين الطرفين، فإذا كان المضاف بمعنى المضاف إليه جاز حذفه، إذ يقول المبرد: ((فأقمت المضاف إليه مقام ... كما قال الشاعر [40: 383]:

ترفع ما رتعت حتى إذا ادكرت فإنما هي إقبال وإدبار

أي ذات إقبال وإدبار، ويكون على أنه جعلها الإقبال والإدبار لكثرة ذاك منها)) [35: 230/3].

فلو تأملنا في تقدير البيت تبين لنا أن المضاف بمعنى المضاف إليه؛ لأنه قدّر بالذات والذات هي عين الشيء [ينظر: 41: 107]، والأبعاد الدلالية التي يستمدّها المخاطب من معاني التراكيب تكون مسوغاً للحذف، لذا يجيز النحويون حذف المضاف إذا اتضح المعنى للمخاطب، كقولهم: هذه الظّهر أو العصر أو المغرب، إنما يريد صلاة هذا الوقت، ومنه قول الشاعر [2: 109/1]:

وشرّ المنايا ميت وسط أهله كهلك الفتى قد أسلم الحي حاضره

والمراد: منية ميت [42: 122/3].

والملاحظ أنَّ الإرادة والإفادة لحذف المضاف ناتجة من مقدمات سابقة، فالوقت إحدى مقدمات الصلاة والمنية مقدمة للموت، وهذا يذكرنا بالافتراض المسبق (Piesupposition)، إذ يوظف المتكلم حديثه للمخاطب على أساس ما يفترض من معطيات سابقة يفهم المعنى منها [ينظر: 43: 36].

ومن المواضع التي سوَّغت للمتكلم حذف المضاف هو أمن اللبس، إذ يقول الزمخشري: ((وإذا أمنوا الإلباس حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه وأعربوه بإعرابه)) [44: 134/1]، وقد تبعه الكيشي (695هـ) رابطاً أمن اللبس بالعلاقة المحلية، إذ يقول: ((وقد يُحذف المضاف عند أمن الإلباس لقيام دليل عليه قال الله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾ لمكاوح [45: 481/1] أن يقول هذا من قبيل إطلاق المحلّ على الحال كقولهم: سال الوادي، وأكلت السفرّة)) [46: 341]، والعلاقة المحلية مجاز مرسل [47: 217]؛ لأنَّ القرية لا تُسأل وإنما المسؤول أهلها [ينظر: 48: 401/4]، وكذلك الوادي لا يسيل، وإنما الذي يسيل هو الماء، والسفرة لا تؤكل فالذي يؤكل الطعام.

ويتضح أمن اللبس في حذف المضاف من المجاز العقلي أيضاً، إذ يقول الدكتور فاضل السامرائي: ((ومنه قولهم: بنو فلان يطؤون الطريق، وهو مجاز عقلي، والمعنى يطؤون أهل الطريق ولكن أسند الوطاء إلى الطريق تجوزاً)) [42: 123/3].

وأغلب الظن أنَّ الفائدة التخاطبية لحذف المضاف دعت النحويين إلى أن ينتزعا الإرادة والإفادة من القرائن المسوغة لأمن اللبس، ومن هذه الفائدة حذف المضاف من أجل المدح ((ومثل ذلك بنو فلان يطؤون الطريق يريد يطؤون أهل الطريق وهو مدح، والمعنى فيه أنَّ بيوتهم على الجادة فالمارة تنزل عليهم ويضيفونهم، فجعل مرور أهل الطريق بهم وطأهم إيّاهم)) [49: 107/2]، وهو أمر متعلق بالإسناد المجازي.

والإسناد المجازي يتَّخذ المتكلم من تلقاء نفسه، فيعمد إلى توظيف الألفاظ مراعيًا فيها المعنى الباطني؛ لأنَّه عملية عقلية محضة تعتمد على كفاءة المتكلم وقدرة المخاطب على فهم المعنى [ينظر: 50: 98].

وقد راعى النحويون الاستعمال اللغوي المتداول بين طرفي الخطاب، فربما ترجَّح الأمر بين حذف المضاف وذكره تبعاً للإفادة، إذ يقول ابن جني: ((هذا باب إنما يصلحه و يفسده المعرفة به فإن فهم عنك في قولك: "ضربت زيداً، أنك إنما أردت بذلك: ضربت غلامه أو أخاه، أو نحو ذلك جاز، وإن لم يفهم عنك لم يجز كما أنك إن فهم عنك بقولك: "أكلت الطعام، أنك أكلت بعضه لم تحتج إلى البدل وإن لم يفهم عنك وأردت إفهام المخاطب إيّاه، لم تجد بُدًا من البيان، أن تقول بعضه، أو نصفه أو نحو ذلك)) [39: 454/2].

نلاحظ أنَّ الذي يحدد إرادة المتكلم فهم المخاطب للمعنى المقصود، فحذف المضاف مرهون بالإرادة والإفادة، فمتى ما تحقق ذلك جاز حذفه، وفهم المخاطب دليلٌ على صحة التركيب، وبغير الفهم لا يصح.

وترتبط التراكيب اللغوية بشعور المخاطب، فيتداول المتكلم الحذف عن طريق الحواس، إذ يقول أبو حيان: ((ويجوز حذف المضاف إذا كان الكلام مشعرًا به، فإن لم يكن مشعرًا به لم يجز حذفه إلّا في الضرورة)) [30: 1836/4]، وقد يشعر بالمحذوف من باب مشاهدة المخاطب كقول الشاعر [51: 647/2]:

عشية فرَّ الحارثيون بعدما قضى نحيبه في مُلتقى القوم هُوَبرُ
 أي: ابن هُوَبر، وقد أوضح ابن يعيـش حذف المضاف قاتلاً: ((الهوبر هو يزيد بن هوبر، كان قتل في المعركة
 فحذف المضاف؛ لأنَّ المخاطب مُشاهد لذلك في الحرب فلا يشكـل عليه المقتول)) [1: 193/2].
 والمشاهدة هي إحدى أفعال الحواس التي تدل على معرفة مسبقة وتقوم بدور تواصلـي بين المتكلم والمخاطب.
 ويبدو أنَّ حذف المضاف ناتج من مدى فهم المعنى وصلاحيـة الاستغناء عنه بالمضاف إليه، وعليه أُجيزت
 أحكام المضاف على المضاف إليه، وهذا ما لاحظناه في قوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾ أي: أسأل أهل القرية،
 فالقرية في الأصل مضاف إليه، وبعد حذف المضاف أعرب مفعولاً به.
 أمَّا الأمر الآخر في الحذف فيبقى المضاف إليه مجروراً ولا يقوم مقام المضاف، بشرط أن يكون المحذوف
 معطوفاً على مماثل، نحو: ما كل سوداء تمرّة ولا بيضاء شحمة، أي: ولا كل بيضاء، ومنه قول أبي دُواد [2]:
 [66/1]:

أكلَ امرئ تحسبين امرأً ونارٍ توقدُ بالليلِ ناراً

أي: وكل نار، فحذف المضاف وبقي المضاف إليه مجروراً، فالعطف على مماثل لأمن اللبس في الخطاب،
 وقد فسره النحويون في ضوء الدلالة المتقدمة، إذ يقول سيبويه: ((فاستغنيت عن تثنية "كل" لذكرك إيّاه في أول
 الكلام ولقلة التباسه على المخاطب)) [2: 66/1]، فحذف العناصر المكررة أمر تداولي حقّق الإرادة والإفادة
 بتخفيف المتكلم وميله ((إلى حذف العناصر المكررة التي يمكن فهمها من السياق)) [52: 149].
 ومجمل القول إنَّ الاستعمال اللغوي مرهون بالقرائن التي يسوغها المتكلم لمنفعة المخاطب، فإذا حذف أحد
 أجزاء التراكيب اللغوية توقف فهمه على القرائن التي يقصدها المتكلم من أجل إيضاح المعنى عند المخاطب كما
 لاحظنا في قرائن حذف المضاف.

حذف المضاف إليه:

إنَّ العلاقة الدلالية بين المضاف والمضاف إليه تسهم في حيك النص شكلاً ومضموناً [ينظر: 53: 71]،
 وتكتسب هذه العلاقة من المضاف إليه فإذا كان معرفة فتفيد التعريف، وإذا كان نكرة فتفيد التخصيص [ينظر:
 15: 14/4]، إذ تُحدد هذه العلاقة بحسب المضاف إليه المتعلق بحكم الأسماء المضافة، ومن هذه الأحكام الإضافة
 إلى ظروف الغايات، وهي: (قبل، وبعد، وفوق، وتحت، وأمام، ووراء، وخلف، وأسفل، ودون، وأول، وعل)
 ونحوها، وقد ذكر النحويون أربعة أحوال لها:

أن تُضاف، كقولهم: جئت قبل زيد.

أن تقطع عن الإضافة لفظاً ومعنى، نحو قول الشاعر [18: 145/3]:

فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكادُ أغصُّ بالماءِ الحميمِ

أن يحذف المضاف وينوي لفظه، نحو قول الشاعر [18: 145/3]:

ومن قبل نادى كلُّ مولى قرابةً فما عطفت مولى عليه العواطفُ

أي: ومن قبل ذلك.

أن يحذف المضاف إليه وينوي معناه، نحو قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم:4]، وتكون في هذه الحالة معرفة [ينظر: 54: 74/3-75].

نلاحظ أن المضاف إليه ذكر بحالة واحدة، أمّا حذفه فقد جاء بثلاثة أحوال، وهو من الخصائص المتداولة بين المتكلم والمخاطب من أجل تحقيق الواصل الخطابي، إذ يقول المبرد: ((وإن كانت نكرة أو مضافة، لزمها الإعراب وذلك قولك: جئت قبلك، بعدك ومن قبلك ومن بعدك وجئت قبلاً، وبعداً كما نقول أولاً وآخراً وإن أردت قبل ما تعلم فحذفت المضاف إليه قلت: جئت قبل وبعد وجئت من قبل ومن بعد... وقال: ﴿وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَطْتُمْ فِي يَوْسُفَ﴾ [يوسف: 80]، وقال في الإضافة ﴿وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [آل عمران: 11]... وكذلك جئت من علو وصب عليهم من فوق ومن تحت يا فتى إذا أردت المعرفة وكذلك من دون يا فتى (([35: 175/3].

فلو تأملنا في تحليل النحويين نجد حذف المضاف إليه أو ذكره متعلق بالإرادة والإفادة، إذ يعرفون وينكرون الظروف من إرادة المتكلم وإفادة المخاطب، إذ يقول ابن مالك عن إضافة الظرفين (قبل، وبعد): ((يُقطعان عن الإضافة لفظاً وينوي معناهما إذا علم المضاف إليه ولم يقصد إبهام كقوله تعالى ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: 4] أي: لله الأمر من قبل الحوادث ومن بعدها، وقد يُقطعان عن الإضافة لفظاً ومعنى فينكران ذلك، لقصد الإبهام أو لعدم دليل على المضاف إليه ويستوجبان البناء إذا قطعاً لفظاً لا معنى)) [11: 243/3].

ولمعرفة الإفادة التخاطبية بُعد تداولي مسوغ للحكم النحوي، إذ إن إعراب الظروف أو بناءها متعلق بمراد المتكلم، إذ يقول ابن يعيش: ((إذا حذف المضاف إليه مع إرادته، كان ما بقي كبعض الاسم، وبعض الاسم لا يستحق الإعراب. وأمّا إذا حذف ولم يُنو ثبوته ولا التعريف به فنقول: "جئت قبلاً وبعداً ومن قبل من بعد... قُرئ: "الله الأمر من قبل من بعد" بالجر التثوين على إرادة النكرة وقطع النظر عن المضاف إليه وقرأ الجحدري وعون العقيلي: "من قبل ومن بعد" بالجر من غير تثوين على إرادة المضاف إليه تقديره وجوده)) [1: 108/3]. ويبدو أن التحليل النحوي قد اعتمد على الأحكام فيما بينها منطلقاً من العلاقة الدلالية؛ إذ عُمِل لفظ المضاف إليه المحذوف معاملة المذكور، إذ يقول الجرجاني: ((المضاف إليه إذا ثبت في التقدير كان بمنزلة ثباته في اللفظ فكما لا يجوز أن يُقال: غلامن زيد، وكذلك لا يجوز أن نقول: جئت قبلاً وأنت تريد قبل زيد؛ لامتناع الجمع بين الإضافة والتثوين)) [29: 145/1]، وإذا قطع عن الإضافة لفظاً ومعنى فالقصد في ذلك التذكير، نحو قول الشاعر [55: 413/4]:

ونحن قتلنا الأسد، أسد خليفة فما شربوا بعداً على لذة خمرا

أمّا إذا نوي معنى المضاف إليه فتبنى هذه الظروف على الضم، وفيه فائدة تدل على أن المتكلم أراد التعريف لمخالفة حالات الإعراب التي تكون فيها نكرة أو معرفة بالإضافة [ينظر: 56: 192/2].

وقد شُبه بناؤها على الضم بالمنادى المفرد، إذ يقول ابن يعيش: ((... وقيل بُنيت على الضم لشبهها بالمنادى المفرد من نحو "يا زيد" ووجه الشبه بينهما أن المنادى المفرد متى نُكِر أو أُضيف أُعرب... وإذا أُفرد معرفة بُني)) [1: 105/3].

فالمتكلم أراد ببناء هذه الظروف التعريف، فحذف المضاف إليه لفظاً للاستغناء عنه، إذ شَبَّهَ بالمنادى المفرد؛ لكونه معرفة، والتشبيه عامل تداولي يقصده المتكلم لغرض إيضاح المعنى لمخاطبه، زيادة على ذلك إنَّ نية المعنى للمضاف إليه دليلٌ على التعريف، إذ يقول الأزهري (905هـ): ((فإن نُوي معنى المضاف إليه دون لفظه بنياً [يعني قبلُ وبعدُ على الضم]، وهما في هذه الحالة معرفتان بالإضافة إلى معرفة منوية ... وقال الحوفي: إنّما يبينان على الضم إذا كان المضاف إليه معرفةً أمّا إذا كان نكرةً فإنَّهما يعربان سواء نويت معناه أو لا)) [20]: 720/1.

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أنّ تعريف هذه الظروف ليس من المضاف إليه، بل هي ظروف معلومة عند المتكلم والمخاطب، إذ يقول: ((والذي أراه أنه ليس ثمة مضاف محذوف كما ذهب إليه النحاة، وإنّما هو في الحقيقة ظرف معرفّ بالقصد أي ظرف معلوم للمتكلم، أو للمخاطب، فقوله تعالى: ﴿ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ ﴾ [يوسف: 80] يدل على أنّ ذلك الزمان معلوم للمخاطبين. ممّا يرجح ذلك أنه قد يُضعف تقدير مضاف إليه، وذلك كقوله تعالى: ﴿ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ ﴾ [البقرة: 91] فليس ثمة مضاف إليه محذوف بعد كلمة "قبل" وإنّما المراد بهذا الزمان زمان معين معلوم عند المخاطبين، ومعلوم أنّ المخاطبين لم يقتلوا أنبياء الله، وإنّما المقصود به آباؤهم الأقدمون، غير أنّ الزمان معلوم)) [42: 120/3].

ومجمل القول إنّ الإرادة والإفادة التي تداولها النحويون لحذف المضاف إليه أو ذكره لظروف الغايات المعربة (الأحوال الثلاثة) لم تخرج عن الإبهام أو التعمين، فإن لم تضيفها كانت مبهمة، لغرض التنكير أي غير معينة لا تدل على زمان أو مكان، وإن أضفتها كانت مفيدة.

أمّا البناء على الضم فتدل على زمان ومكان معروفين لدى المتخاطبين، ثم إنّ اختيار المتكلم البناء على الضم عامل تداولي مبني على قصد الخطاب.

حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه:

يقتضي القياس والأصل النحوي أنّ لكلّ صفة موصوفاً، فالعلاقة بينهما متلازمة، أحدهما مكملٌ للآخر، فلا يُمكن الاستغناء عن أحدهما من غير علم المخاطب؛ لأنّ البيان والإيضاح يحصل بهما، وحذف أحدهما أمر يرفضه العقل، إذا لم يدل عليه دليل، إذ يقول ابن يعيش: ((اعلم أنّ الصفة والموصوف لما كانا كالشيء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنّما يحصل من مجموعهما، كان القياس أن لا يُحذف واحدٌ منهما؛ لأنّ حذف أحدهما نقضٌ للغرض، وتراجع عمّا اعتزمه. فالموصوفُ القياسُ يَأْبَى حذفه؛ لما ذكرناه، ولأنّه ربّما وقع بحذفه لبسٌ. ألا ترى أنّك إذا قلت: "مررت بطويل"، لم يُعلم من ظاهر اللفظ أنّ الممرور به إنسانٌ، أو رُمحٌ، أو ثوبٌ، ونحو ذلك)) [1: 253/2].

فالنحو والدلالة ارتبطا بالعلاقة بين المتخاطبين، وهو أمرٌ متعلق بإرادة المتكلم وعلم المخاطب الذي عدّه النحويون ((مسوغاً للحذف وهو الذي يجري في كتبهم كالأصل الثابت المتواتر وهم يصرحون به تصريحاً غير ملتبس)) [57: 128].

ولقوة العلاقة التلازمية بين الصفة والموصوف ارتبط حذف الموصوف بعلم المخاطب، ومدى صلاحية الصفة في محل الموصوف، إذ يقول ابن عصفور: ((فلا يجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إلا مع "من" أو تكون الصفة صفة تمييز نعم نحو قولك: "نعم الرجل يقوم"، تريد: الرجل رجلاً يقوم، وقولهم: "منا ظعن ومنا أقام" يريد منا إنسان ظعن ومنا إنسان أقام)) [7: 167/1].

فالنحويون أكدوا علم المخاطب في حذف الموصوف؛ لأنَّ المخاطب هو المتحكم الرئيس في قياس بعض القواعد وحمل بعضها على بعض بالاعتماد على الحالة التي يقتضيها السياق، وعلم المخاطب أمر تداولي قد ساعد النحويين على توجيه أحكامهم ومسائلهم؛ لأنَّ ((المفهوم التخاطبي يقوم على افتراض مفاده أنَّ إسهامات المتخاطبين مترابطة بعضها ببعض ومحكومة بما يعرف بأصول التعاون الذي يقتضي أنَّ كلًّا من المتكلم والسامع يسعيان إلى بلوغ تخاطب ناجح)) [36: 45].

حذف الصفة:

تعدُّ الصفة إحدى المكملات النحوية لغرض البيان الإيضاح، بعد اشتراك حاصل متقدماً، فيعمد المتكلم إلى إزالة ذلك عن طريق توظيف الصفة [ينظر: 58: 226].

فالصفة يوظفها المتكلم من أجل إفادة المخاطب ويسوغها وفقاً للظروف المحيطة بالنص، فعندما يُذكر اسم ويشعر بأنه يطلق على أكثر من واحد فتأتي الصفة لتعين ذل، نحو قولك: (مررت بزید الطريف)، فذكرت الصفة لئلا يلتبس من تعني بمن لا تعني، إذ يكون هذا الاسم لأكثر من واحد [ينظر: 29: 923/2].

فتحدد العلاقة المشتركة بين المتكلم والمخاطب إلا أنَّ الخطاب يقتضي حذف الصفة فتُحذف، وقد أجازهُ النحويون بشرط أن تكون معلومة لدى المخاطب، إذ يقول سيبويه: ((سير عليه ليلاً ونهاراً، إذا أردت ليل ليلتك ونهار نهارك؛ لأنه إنما يُجرى على قولك: سير عليه بصرّاً وسير عليه ظلاماً، إلا أن تريد معنى سير عليه ليل طویل، ونهار طویل، فهو على ذلك الحد غير متمكّن، وفي هذا الحال متمكّن)) [2: 226/1].

النص يفسرُ لنا معنى الجملة (سير عليه ليلاً ونهاراً)، إذ يقدم الأوجه الإعرابية لكلمة (ليل)، فأجاز النصب على الظرفية، والرفع بإقامته مقام الفاعل، وهو جيد [ينظر: 30: 1333/3]، وفي حالة الرفع تكون كلمة (ليل) منعوتاً والنعت محذوفاً على تقدير: سير عليه ليل طویل، والذي يسوغ حذف الصفة سياق الحال المدفوع بإرادة المتكلم.

ونلاحظ أنَّ سيبويه عدَّ الرفع دليلاً على حذف الصفة، إذ ذكر في باب (باب وقوع الأسماء ظروفاً وتصحيح اللفظ على المعنى) إذ قال: ((وتقول سير عليه ليل طویل، وسير عليه نهاراً طویل، وإن لم تذكر الصفة وأردت هذا المعنى رفعت، إلا أنَّ الصفة تبيّن بها المعنى الرفع وتوضّحه وإن شئت نصبت على نصب الليل والنهار (ورمضان)) [2: 220/1]، فحذف الصفة ورفع الليل والنهار دليلٌ على تحقيق الفائدة، أمّا ذكر الصفة فمتأت من باب المبالغة والتكثير [59: 241]، زيادة على ذلك أنَّ الرفع دليلٌ على حذف الصفة، وقد ذكر سيبويه ذلك قائلاً: ((وإن لم تذكر الصفة وأردت هذا المعنى رفعت)) [2: 220/1]. وعليه يُعدُّ الرفع عاملاً تداولياً يقصده المتكلم لغرض إفادة المخاطب في حذف الصفة.

والمتمأل في التركيب النحوي يجدُ أنَّ المتكلم يعتمد على دليل آخر وهو الدليل الصوتي لغرض بيان حذف الصفة، وهذا ما حلَّه ابن جنى من نص سيبويه، إذ قال: ((قد حُذفت الصفة ودلَّت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: " سير عليه ليل"، وهم يريدون ليل طويل، وكأنَّ هذا إنما حُذفت فيه الصفة لما دلَّ من الحال على موضعها، وذلك أنَّك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: " طويل" أو نحو ذلك وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملت، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول: " كان والله رجلاً " فتزيد في قوة اللفظ بـ " الله " هذه الكلمة وتتمكن من تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها أي رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك)) [39: 372/2-373].

فالتواصل الخطابي لا يعتمد على اللفظ فحسب بل يعتمد على الأداء المصاحب للكلام؛ إذ يلجأ المتكلم إلى تنوع الأداء الصوتي عبر النبر والتنغيم في سبيل كشف المعنى المراد، وقد رأى أصحاب الدرس الدلالي أنَّ ((التنغيم يعدُّ قرينة صوتية كاشفة عن اختيار المتكلم لنوع معين من أنواع التفسير الدلالي وهو المسؤول في كثير من الأحيان عن تحديد عناصر الجملة المكونة لها)) [60: 107]، زيادة على ذلك أنَّ المقام يدلُّ على تفاعل النص مع أطراف الخطاب، وذات معرفة مسبقة بالحذف، وهذا ما لاحظناه في قول ابن جنى: ((... من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم)) [39: 372/2].

وواضح أنَّ إرادة المتكلم وإفادة المخاطب في حذف الصفة اتضحت من الدليل الصوتي الذي وظَّفته أفعال الكلام عن طريق فعل السمع الذي حسَّ به المخاطب [ينظر: 61: 81]. ومن مواضع الإرادة والإفادة لحذف الصفة الوصف بأسماء الأجناس الجامدة المقدره بنعت مشتق محذوف، وكما هو معروف أنَّ الأصل في الصفة أن تكون مشتقة، نحو: (مررت برجل قائم)، أمَّا الأسماء الجامدة فتؤول بمشتق، نحو: (مررت بزيد هذا)، أي المشار إليه [ينظر: 11: 410/2].

فالأسماء الجامدة يتخذها النحويون دليلاً على حذف الصفة المشتقة، وسيبويه الأمر من تقديرهم، إذ يقول سيبويه: ((وتقول مررت برجل أسد شدة وجرأة إنما تريد مثل الأسد وهذا ضعيف قبيح، لأنَّه اسم لم يجعل صفة)) [2: 434/1].

وقد اعتمد التحليل النحوي على تقدير محذوف؛ لأنَّ أسماء الأجناس - النوع - تقع موصوفة لا صفة، إذ يقول السيرافي: ((وقولهم: مررت برجل أسد ضعيف؛ لأنَّ أسد اسم نوع ولا يوصف بالأنواع ولا بالجواهر، وإنما الوصف بالتحلية فاحتج لذلك إلى تقدير مثل في الوصف فقدرت مثل الأسد؛ لأنَّ مثل بمعنى مماثل وهو مأخوذ من فعل)) [49: 325/2].

فالذي دعا النحويين إلى وصفه بالضعف الجمود، إذ إنَّ الاشتقاق ملازم للوصفية، لذا حاولوا أن يجدوا مسوغاً لكلامهم من أجل إيضاح القاعدة للمخاطب فقَدروا مضافاً، إذ يقول ابن يعيش: ((وقولهم مررت برجل أسد ضعيف عند سيبويه أن يكون نعتاً؛ لأنَّ الأسد اسم جنس ولا يوصف بالجواهر ... إنما طريقة التحلية بالفعل نحو " أكل " و" شارب " ونحوهما ومجازه على حذف مضاف تقديره مثل الأسد ومثل بمعنى مماثل " فهو مأخوذ من الفعل وإنَّه واقع موقع جريء أو شديد)) [1: 236/2].

فالبُعد المتداول لحذف الصفة استمدته النحويون من إرادة المتكلم وإفهام المخاطب، وعليه دعت العملية التخاطبية إلى تقدير صفة محذوفة مشتقة مماثلة للفظ الفعل من أجل تسوية القاعدة، وقد تولد الحذف من الاستلزام الحواري (Conversational Implicative) القائم على مبدأ التعاون (The Cooperative Principle) بين طرفي العملية التخاطبية من أجل تحقيق الفائدة [ينظر: 13: 17].

وفي الحقيقة أنّ المقام الذي تستعمل فيه اللغة قد يؤدي إلى مخالفة الأصل المتعارف عليه؛ لأنّ الأصل في الصفة ألا تُحذف، إذ يقول السيوطي: ((إنه جيء بها في الأصل لفائدة إزالة الاشتراك أو العموم فحذفها عكس المقصود)) [56: 158/3]، ولكن علم المخاطب مسوّغ لحذفها، لذا اضطر النحويون إلى أن يعدّوا هذا الاستعمال قليلاً نادراً، إذ يقول ابن يعيش: ((وقد حذفنا الصفة على قلةٍ وندرةٍ، وذلك عند قوة دلالة الحال عليها)) [1: 257/2].

الخاتمة:

- بعد أن شارف البحث على الانتهاء فإنّه والحال هذه لا بدّ من عرض لأهم ما أسفر عنه من نتائج، أهمها:
1. التركيب النحوي في طبيعة أمره بنى صرفية مرصوفة على وفق نظام نحوي رصين، فلا توضع اللفظة حيث وضعت إلّا ولذلك عذر ومسوّغ، ولا تُقدّم أخرى ولا تؤخر إلّا وقد كنت وراء ذلك دوافع، وتحقق أسباب، فالتركيب النحوي تركيب نظامي، يسير سير القصد، ويتعد عن دائرة الاعتباط، أي إنّهُ لا يشتغل على دائرة فقدان الإرادة فيه والإفادة.
 2. لا يمكن فصل أحد أقطاب العملية التواصلية في محاولة الوقوف على تحليل التركيب النحوي العربي، بل كل الأقطاب في الخطاب متفاعلة، وكل الأقطاب في وضع القاعدة النحوية مراعاة، فللمتكلم في إرادته وإفادته أثر في تسوية الحذف، وبناء القاعدة على وفق ذلك، وللمخاطب الأثر نفسه في جنوح المتكلم صوب أن يحذف خبراً أو صفة أو مضافاً، فضلاً عن المقام والسياق ممّا يكتنف العملية الحواريّة.
 2. الإرادة والإفادة لم يكونا ليتوافرا على التركيب النحوي ضمن ملمح الحذف على نحو من الإقتصار على مظهر واحد، كأن نرى حذفاً في المبتدأ فقط، أو في الخبر فقط، أو خبر الناسخ دون غيره، بل كان الحذف تحت مظلة الإرادة والإفادة متمسماً بسمّة العموم والشمول، إذ مظاهر الحذف قد طالت المبتدأ، والخبر، والصفة، والمضاف ... الخ، ولعل ذلك نابع من عموم الحذف نفسه، فهو ظاهرة أسلوبية طال أثرها التركيب النحوي على مختلف مفاصله.
 3. ولكون الإرادة والإفادة كانتا في محط اهتمام النحويين رأيناهم لا يجيزون أي حذف لأي جزء من أجزاء التركيب النحوي إن أدّى هذا الحذف إلى اللبس وإضاعة الفائدة، وبذلك بُنيت القاعدة النحوية عندهم على أساس من مراعاة المخاطب، وضرورة تحقيق الفائدة له، حتى يتمكن من الوقوف على قصد المتكلم، فتحقق اللغة في ذلك هدفها الدلالي.

CONFLICT OF INTERESTS**There are no conflicts of interest****المصادر**

- [1] ابن يعيش النحوي، موفق الدين (643هـ)، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م.
- [2] سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر (180هـ)، كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، الطبعة الثالثة، 1408هـ - 1988م.
- [3] العلوي، يحيى بن حمزة بن علي (779هـ)، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ت).
- [4] حسين ناصح، كريم، مراعاة أحوال المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه، بحث، مجلة المورد، ع3، 2002م.
- [5] مقبول، إدريس، الأسس الابدستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2007م.
- [6] الحسنوي، رجاء، اللغة الصامتة في كتاب سيبويه - رؤى سيميائية، مكتبة العلامة ابن أبي فهد الحلبي، كربلاء المقدسة - العراق، الطبعة الأولى، 1441هـ - 2019م.
- [7] ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد (669هـ)، شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، قَدَّم له ووضع حواشيه: فواز الشعار، إشراف: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1421هـ - 2000م.
- [8] عبد الحميد عبد الصادق، إيهاب، قرينة السياق ودورها في التعميد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه، أطروحة دكتوراه، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس.
- [9] عتير، عبد السلام، عندما تتواصل نغمة مقاربة تداولية لآليات التواصل والحجاج، أفريقيا الشرق، (د.ط)، 2006م.
- [10] ابن السراج، البغدادي، أبو بكر محمد بن سهل (316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الرابعة 1420هـ - 1999م.
- [11] ابن مالك، الطائي الجبائي الأندلسي، محمد بن عبد الله بن عبد الله جمال الدين ابن مالك (672هـ)، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد - محمد المختون، الناشر: دار هجر، (د.ط)، (د.ت).
- [12] العوادي، أسعد خلف، سياق الحال في كتاب سيبويه - دراسة في النحو ودلالة، مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 1432هـ - 2011م.

- [13] ادراوي، العياشي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها، دار الأمان، الرباط - المغرب، منشورات الاختلاف، الجزائر الطبعة، الأولى 1432هـ - 2011م.
- [14] الأعلّم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (476هـ)، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2005م.
- [15] الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (790هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تحقيق: مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1428هـ - 2007م.
- [16] البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (256هـ)، صحيح البخاري، ترتيب: محمد فؤاد عبد الباقي، دار ابن القيم، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004م.
- [17] الشيخ، غريد، تحقيق ديوان المعري، مؤسسة النور للمطبوعات، الطبعة الثانية، 1999م.
- [18] ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد (761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، (د.ت).
- [19] الأصفهاني، أبو الفرج (356هـ)، الأغاني، تحقيق: إحسان عباس وإبراهيم السعافين وبكر عباس، دار صادر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 2002م.
- [20] الأزهرى، خالد بن عبد الله (905هـ)، شرح التصريح على التوضيح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1421هـ - 2000م.
- [21] إبراهيم، محمد، أبو الفضل، تحقيق ديوان النابغة الذبياني، دار المعارف، القاهرة - مصر، الطبعة الثانية، (د.ت).
- [22] ابن عقيل، بهاء الدين، المساعد في تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، دار المدني، جدة، الطبعة الأولى، 1405هـ.
- [23] الأشموني، علي بن محمد بن عيسى نور الدين (900هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1998م.
- [24] نحلة، محمد أحمد، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2011م.
- [25] الخفاجي، بان صالح مهدي، المتكلم وأثره في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، كلية البنات، ع97م، 2007م.
- [26] الاستربادي، رضى الدين محمد بن الحسن (686هـ)، شرح الكافية لابن الحاجب، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، (د.ط)، 1395هـ - 1975م.
- [27] نهر، هادي، نظرية السياق المقام والموقف الكلامي بين اللغويين العرب والأجانب، مجلة آداب المستنصرية، ع24-25، 1994م.

- [28] عبد الجليل، منقور، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق - سوريا، 2001م.
- [29] الجرجاني، عبد القاهر (471هـ)، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ط.)، (د.ت.).
- [30] الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (745هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998م.
- [31] حيّال، أحمد حسين، الأبعاد التداولية في المقاصد الشافية للشاطبي (790هـ)، العراق، الطبعة الأولى، 2017م.
- [32] ياقوت، محمود سليمان، معجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية - مصر، (د.ط.)، 2002م.
- [33] العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (616هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البخاوي، (د.ط.)، (د.ت.).
- [34] أبو نواس، عمر محمد، علم المخاطب بين التوجيه النحوي والتداولية، (بحث)، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، مج7، ع2، ربيع الثاني 1432هـ - 2011م.
- [35] المبرد، أبو العباس يحيى بن يزيد (285هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 2010م.
- [36] محمد يونس، محمد، مقدمة في علمي الدلالة التخاطب، دار الكتاب الجديد، بيروت، الطبعة الأولى، 2005م.
- [37] الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي (1206هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد هندواوي، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1417هـ - 1997م.
- [38] بو جادي، خليفة، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة للنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2009م.
- [39] ابن جني، أبو الفتح عثمان (392هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة - مصر، الطبعة الخامسة، 2011م.
- [40] عوضين، إبراهيم، تحقيق ديوان الخنساء، مطبعة السعادة، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، 1985م.
- [41] الجرجاني، السيد الشريف أبو الحسن علي بن محمد (816هـ)، التعريفات، مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1424هـ - 2003م.
- [42] السامرائي، فاضل، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2005م.
- [43] زهية حمو الحاج، لسانيات التلفظ وتداوليات الخطاب، دار الامل، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012م.

- [44] الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (538هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، 1993م.
- [45] مصطفى، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مطابع دار المعارف، مصر، الطبعة الأولى، 1973م.
- [46] الكيشي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي (695)، الإرشاد إلى علم الإعراب، تحقيق ودراسة: عبد الله علي وآخرون، مكة المكرمة، 1407هـ - 1987م.
- [47] الهاشمي، أحمد، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002م.
- [48] الأندلسي، أبو حيان بن يوسف بن علي (ت745هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، (د.ط.)، 1420هـ.
- [49] السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (385هـ)، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: د. محمد الريح هاشم، دار الجيل، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1416هـ - 1996م.
- [50] الحباشة، صابر، الأبعاد التداولية في شروح التلخيص، دار المتوسط للنشر والتوزيع، تونس، 1431هـ.
- [51] بسج، أحمد حسن، تحقيق ديوان ذي الرمة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1995م.
- [52] الراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، (د.ط.)، 1979م.
- [53] علي جاسم، جاسم، أبحاث في علم اللغة النصي وتحليل الخطاب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 2018م.
- [54] العقيلي، بهاء الدين بن عبد الله بن عقيل (769هـ)، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار الفكر التجارية الكبرى، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الرابعة، 1964م.
- [55] البغدادي، عبد القادر بن عمر (1093هـ)، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1997م.
- [56] السيوطي، جلال الدين (911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1998م.
- [57] الموسى، نهاد، الصورة والصورورة بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي، دار الشروق، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 2003م.
- [58] اللبدي، محمد سمير، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، الطبعة الأولى، 1985م.
- [59] الحسنوي، رجاء، الوظيفة في كتاب سيبويه، مؤسسة العلامة ابن فهد الحلي، كربلاء المقدسة - العراق، الطبعة الأولى، 1437هـ - 2015م.

- [60] عبد اللطيف، محمد حماسة، النحو والدلالة - مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000م.
- [61] إبراهيم عبد الله، هشام، نظرية الفعل الكلامي بين اللغة والمباحث اللغوية في التراث العربي الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 2007م.